الله لم يبلغ الرسول أن يبلغنا نصًّا غير القرآن

▫ كيف أخرج أئمة السلف أنفسهم إلى ظلمات الفُرقة والمذهبية؟ ▫ لماذا لا يعرف الأئمة أن رسالة النبى لا تخرج مطلقًا عن حدود كتاب الله؟ ▫ لماذا لم يشر النبى لأصحابه بتدوين حكمة واحدة من كلامه؟

محمد السعيد مشتهرى

إن حَجية الرسالة الإلهية، لا تقوم على اجتهادات السلف، ومذاهبهم الفقهية، ومروياتهم الظنية، وإنما على ما يحمله «الرسول»، من برهان إلهى، يثبت صدق «نبوته»، وبلاغه عن الله.

ولقد «أرسل» الله «نبيه» الخاتم محمدا، عليه السلام، بـ «رسالة» حملت فى ذاتها البرهان على صدق «نبوته»، فجاءت «آية قرآنية»، تخرج الناس من الظلمات إلى النور:

«الر كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنْ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ» {١} إبراهيم.

فهل أخرج أئمة السلف و«الخلف»، أنفسهم «قبل أن يخرجوا الناس»: من ظلمات الفرقة والمذهبية، إلى نور «الآية القرآنية»؟!، الحقيقة أن أئمة السلف و«الخلف»، أخرجوا أنفسهم، من نور «الآية القرآنية»، إلى ظلمات الفرقة والمذهبية!.

إن الذين تفرقوا إلى طوائف وجماعات وأحزاب دينية «عقدية وتشريعية»، هؤلاء ما قدروا «الله» حق قدره، فقد أعطوا ظهورهم للتحذير الإلهى، الذى خاطب الله به «رسوله والذين آمنوا معه» فى عصر الرسالة، قائلا:

«مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَلا تَكُونُوا مِنْ الْمُشْرِكِينَ مِنْ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعاً – كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ»، وأعطوا ظهورهم لسنة «الرسالة الإلهية»، واتبعوا سنة «البشر المذهبية»، وقد قال الله لرسوله:

«إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعاً لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ».

إن الله ورسوله، بريئان مما يفعله أتباع الجماعات والأحزاب والتنظيمات الجهادية اليوم، باسم «السنة النبوية»، أو باسم «الحديث النبوي»، أو باسم «المصدر الثانى للتشريع»، فليس من حق «النبى»، أن يُشرع أحكاما، خارج حدود «الكتاب»، الذى أمره ربه أن يبلغه للناس؟!، وبرهان ذلك أننا إذا تدبرنا آيات الذكر الحكيم، فلن نجد مطلقا آية واحدة، تبيّن أن المسلمين يرثون «بعد وفاة النبي»، مصادر تشريعية، حسب توجهات أئمتهم العقدية والتشريعية، وإنما سنجد أن المسلمين، «بعد وفاة النبي»، يرثون كتابا واحدا فقط، هو كتاب الله، فتدبر قوله تعالى فى سورة فاطر:

«وَالَّذِى أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنْ (الْكِتَابِ) هُوَ الْحَقُّ... ثُمَّ أَوْرَثْنَا (الْكِتَابَ) الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ... ».

إن قوله تعالى: «ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ»، دليل قطعى الثبوت، قطعى الدلالة، على أن الله لم يؤت «رسوله»، نصوص مصدر تشريعى غير «الكتاب»!.

إن قوله تعالى: «ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ»، دليل قطعى الثبوت، قطعى الدلالة، على أن الله لم يأمر «رسوله» محمدا، عليه السلام، أن يبلغ الناس «نصا تشريعيا»، غير القرآن!.

فمن أين جاء أئمة السلف و«الخلف»، بأن نصوص الشريعة الإسلامية: «كتاب وسنة»؟! من الذى أقحم كلمة «**السنة**»، فى سياق نصوص الشريعة الإلهية؟!.

إن الإجابة على هذا السؤال، تجعلنى مضطرا أن أخالف منهجى فى الاستدلال على حجية ما أقول «بالنص القرآني»، وأذهب إلى هذا المصدر التشريعى المفترى، وأستخرج منه روايتين، ظن كثير من المسلمين أنها قرآن!.

الأولى أقام عليها «أهل السنة» حجية مصدرهم الثانى للتشريع، والثانية أقام عليها «الشيعة» حجية مصدرهم الثانى للتشريع، طبعا بالإضافة إلى تأويلاتهم المذهبية لآيات الذكر الحكيم، التى أخرجوها من سياقاتها، ووظّفوها لخدمة توجهاتهم العقدية والتشريعية!!

يستند أهل السنة، فى إثبات حجية مصدرهم الثانى للتشريع، إلى رواية مالك بن أنس في الموطأ، باب النهى عن القول بالقدر، «بلاغا»، أن رسول الله قال: «تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما: «كتاب الله وسنة رسوله».

«قول مالك (بلاغا): أى بلغه، وهذا يعتبر انقطاعا، يُضعف الرواية».

ويستند الشيعة إلى رواية الترمذى «سنى المذهب» فى المناقب، عن جابر بن عبد الله قال: سمعت رسول الله يقول: «إنى تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا: «كتاب الله وعترتى أهل بيتى».

«قال الترمذى: هذا حديث حسن غريب».

نلاحظ أن العامل المشترك بين الروايتين وهو: «كتاب الله»، ثم أضاف أهل السنة «وسنة رسوله»، لإعطاء شرعية لمصدرهم الثانى للتشريع، وأضاف الشيعة «وعترتى أهل بيتى»، لإعطاء شرعية لمصدرهم الثانى للتشريع، فهل يمكن أن يكون هذا العمل، من «دين الله» الذى أنزله على رسوله، قبل ظهور هذه الفرق، وهذه المذاهب المختلفة؟!، لذلك كان من الطبيعى، أن يقبل علماء «الجرح والتعديل»، الروايات التى تخدم توجههم العقدى والتشريعى، فقبل أهل السنة «السند الروائى» الذى لا يخالف مذهبهم «ملة وشريعة»، وكذلك فعل الشيعة، ثم جاء عصر التدوين، فظهرت أمهات كتب التراث الدينى، التى بين أيدى أتباع الفرقتين اليوم!.

فهل يمكن أن يُفوض الله رسوله محمدا، فى تفسير آيات الذكر الحكيم، وفى استكمال ما نقص منها من أحكام، باسم «السنة النبوية»، ثم يترك «الرسول» نصوص هذه «السنة النبوية» تتناقلها ألسنة الرواة، ما لا يقل عن قرنين من الزمن، من وفاة النبى، ثم يأتى علماء «الجرح والتعديل»، لفرزها، وتنقيتها، للوصول إلى حقيقة ما قاله النبى، كلٌّ حسب مذهبه فى التصحيح والتضعيف؟!.

إن الذى غاب عن أئمة السلف «والخلف»، أننا عندما ننسب شيئا إلى «النبى»، يجب أن تكون هذه النسبة، قطعية الثبوت عن الله تعالى، وليس عن النبى، لماذا؟!، لأن «النبى» محمد، عليه السلام، «منبّأ» من الله تعالى، فمقام «**النبوة**» مقام «تلقّى» عن الله، لذلك يحرم أن ننسب إليه، أى «نص تشريعى»، لم تثبت صحة نسبته إلى الله تعالى! أما «الرسول» محمد، عليه السلام، فهو «النبى»، حال كونه حاملا رسالة ربه، ليبلغها للناس!.

لذلك كان من الخطأ الكبير، أن ينقل الرواة، كل ما صدر عن «النبى» من أقوال وأفعال وتقريرات، دون تمييز بين «مقام النبوة»، المرتبط ارتباطا وثيقا بالوحى، وبعصر «التنزيل واكتمال الدين»، وتنتهى فاعليته بوفاة «النبى»، وبين «مقام الرسالة»، المرتبط ارتباطا وثيقا بالرسول، المبلغ عن الله رسالته، هذه الرسالة التى لا تخرج «مطلقا» عن حدود الكتاب الذى أنزله الله عليه.

مثال: يقول الله تعالى فى سورة التحريم:

«وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثاً فَلَمَّا (نَبَّأَتْ) بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا (نَبَّأَهَا) بِهِ قَالَتْ مَنْ (أَنْبَأَكَ) هَذَا قَالَ (نَبَّأَنِى) الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ».

هذا النص القرآنى، نزل على «رسول الله»، ليبلغه للناس، وهو فى «مقام الرسالة»، أما «تفاصيل» الأحداث التى أشار إليها هذا النص، فكلها حدثت والرسول فى «مقام النبوة»، حيث الارتباط الدائم بين «النبى» و«الوحى»، لمواجهة إشكالات وتحديات هذه المرحلة الانتقالية، من عصر «التنزيل واكتمال الدين»!.

إن كل ما أوحاه الله لرسوله، فى عصر «التنزيل واكتمال الدين»، ليس شرطا أن ينزل به قرآن، وإنما نزل القرآن، بما شاء الله أن يتضمنه، من هذه المرحلة التشريعية الانتقالية.

البرهان: انظر إلى قوله: «نَبَّأَنِى الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ»، والذى يُفهم منه، أن الله «نبأ» رسوله، بما حدث من بعض أزواجه، بوحى «غير القرآن»، ودليل ذلك أن القرآن لم يذكر تفاصيل هذا «النبأ»!.

فإذا تداول الصحابة، تفاصيل هذا «النبأ»، نقلا عن أزواج النبى، ثم تناقلتها ألسنة الرواة حتى وصلت إلى عصر التدوين، ثم دوّنها المحدثون فى الكتب، باعتبارها «سنة نبوية»، هل هذا يعنى، أنها أصبحت من «الدين الإلهى» واجب الاتباع؟.

إن محمدا، عليه السلام، سواء كان فى «مقام النبوة»، أو فى «مقام الرسالة»، يستحيل أن يشير «مجرد إشارة» إلى أصحابه، بتدوين كلمة واحدة من كلامه، ويقول لهم: إن هذه من «السنة النبوية»، التى يكفر منكرها!.

لقد توفى «النبى»، ولم يترك غير القرآن، وخير شاهد على ذلك، أن ننظر إلى تاريخ ولادة ووفاة كل الذين دوّنوا أمهات كتب التراث الدينى «من تفسير وحديث وفقه وسير... »، هذه الكتب، التى أقام عليها المسلمون تدينهم الوراثى المذهبى، فلن نجد مدونة واحدة، شهد النبى «قبل وفاته» أو الخليفة الأول أبو بكر، أو الثانى عمر، أنها من «السنة النبوية» واجبة الاتباع.

إن على كل مسلم «تابع»، أن ينظر إلى من هو «المتبوع» الذى يتبعه، هل هو حقا «النبى»، أم علماء «الحديث»، الذين قالوا له: هذا صح عن النبى، وهذا لم يصح؟!:

«أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِى ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ»

النبوة

كان البرهان على صدق النبوة، «آية حسية»، تراها الأعين، وتنتهى فاعليتها بوفاة النبى، ثم جاء البرهان على صدق النبى الخاتم، «آية عقلية»، تراها القلوب، وتمتد فاعليتها إلى يوم الدين.

السُّنة

مصطلح «السنة» يعنى فى السياق القرآنى، وفى اللسان العربى، الطريقة المطردة «أى الدائمة»، فإذا أضيفت إلى «النبى»، فإنها تعنى طريقة النبى، فى تفعيل ما أوحاه الله إليه، سلوكا عمليا فى حياته، فهى أفعال وليست أقوالا.